http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1719) السنة السابعة - الثلاثاء (9) شباط 2010

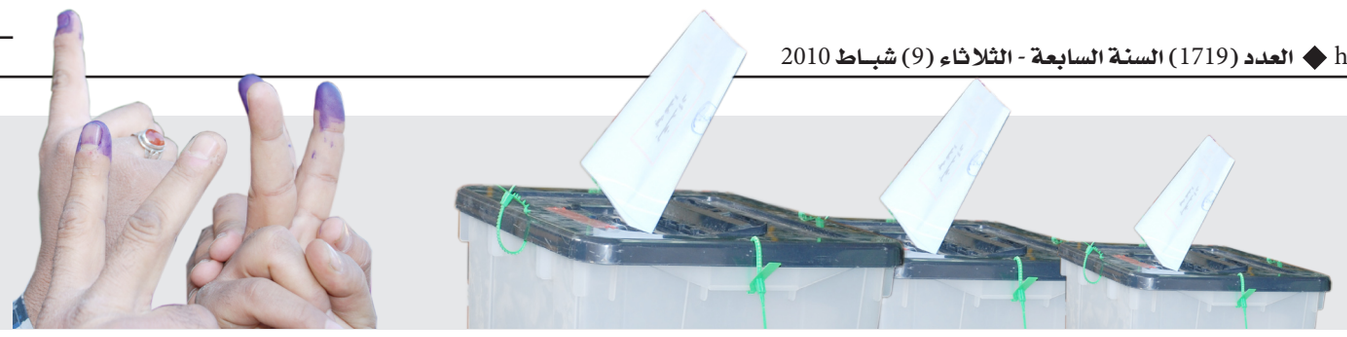

27

الطريق إلى الانتخابات

لحين حسم مشاركة المشمولين بقرار المساءلة من عدمها

رئاسة الوزراء تؤجل التئام جلسة البرلمان الطارئة وتبقيها "مفتوحة"

بغداد / المدى والوكالات

دخلت قضية قرار هيئة التمييز السماح بمشاركة مرشحين مستبعدين في الانتخابات النيابية من عدمها مرحلة جديدة، بعدما قررت الهيئة النظر في ملفاتهم مباشرة. وترتب على ذلك تأجيل البرلمان جلسته الطارئة التي كان من المقرر عقدها امس الاثنين، وابقاءها "مفتوحة"، لحين استكمال حسم ملف مشاركة أو عدم مشاركة المشمولين بقرارات هيئة المساءلة والعدالة (اجتثاث البعث) في الإنتخابات النيابية المقبلة.

وفي حين اعتبر رئيس الوزراء نوري المالكي في رسالته الموجهة الى مجلس النواب ان القرار السابق لهيئة التمييز بتأجيل النظر بالطعون الى ما بعد الانتخابات شكل "تهديدا للعملية السياسية والتجربة الديمقراطية"، فقد سحب المالكي امس دعوته لعقد جلسة استثنائية للبرلمان لبحث قرار هيئة التمييز السماح بمشاركة مرشحين مستبعدين في الانتخابات النيابية، بعدما قررت الهيئة النظر في ملفاتهم مباشرة. وجاء في الرسالة التي وجهها للبرلمان ان "مباشرة هيئة التمييز النظر بالطعون المقدمة ينفي الحاجة لعقد جلسة استثنائية".

وكانت "هيئة المساءلة والعدالة" التي حلت مكان هيئة اجتثاث البعث رفضت طلبات ٥١٧ مرشحا بتهمة الانتماء او الترويج لحزب البعث المنحل والمحظور دستوريا، لكنها عادت ووافقت على قبول ٥٩ منهم.

غير ان الهيئة التمييزية المكونة من سبعة قضاة قررت السماح للمرشحين المستبعدين بالمشاركة في الانتخابات على ان تنظر في ملفاتهم بعد انتهاء عملية الاقتراع. وجاء في رسالة المالكي "نشكر رئاسة ونواب البرلمان لاستجابتهم لعقد الجلسة الاستثنائية التي دعونا اليها".

وكان رئيس البرلمان اياد السامرائي دعا الخميس الى جلسة استثنائية للبرلمان يوم الاحد بناء على طلب المالكي لمناقشة قرار هيئة التمييز السماح بمشاركة مرشحين مستبعدين في الانتخابات، قبل ان يقرر مجلس النواب تأجيلها الى الاثنين.

واعتبر المالكي في رسالته ان القرار السابق لهيئة التمييز بتأجيل النظر بالطعون الى ما بعد الانتخابات شكل "تهديدا للعملية السياسية والتجربة الديمقراطية".

اجتماع لمجلس النواب

وكان بيان صدر عن مكتب المالكي ، بعد اجتماع عقدته الهيئات الرئاسية الثلاث السبت، رئاسة الجمهورية والوزراء ومجلس النواب، وحضره رئيس مجلس القضاء الاعلى مدحت المحمود خرج باتفاق على ضرورة "حسم ملف المستبعدين وفق القانون وتقديم الايضاحات الى الهيئة التمييزية،على ان تنجز الهيئة التمييزية مهامها في موعد لا يتجاوز بدء الحملة الانتخابية" المقرر انطلاقها في ١٢ من الشهر الجاري. واثار قرار هيئة المساءلة والعدالة استياء عدد من المرشحين والسياسيين وتضم كتلهم حوالى ٦٥٠٠ مرشح للانتخابات بين منتسبين الى ٨٦ حزبا و١٢ ائتلافا ومستقلين.

من جهته، أوضح النائب عن ائتلاف دولة القانون عباس البياتي بحسب وكالة (آكي) الايطالية، أن "الدعوة إلى الجلسة الطارئة ستبقى قائمة ومفتوحة ولن يصار إلى إلغائها لحين تأكد البرلمان من أن هيئة التمييز القضائية ستحسم جميع الطعون التي تقدم بها المستبعدون من الانتخابات المشمولون بقرارات اجتثاث البعث وحسم ملفاتهم قبل موعد انطلاق الحملات الانتخابية يوم الجمعة" المقبل. وقال البياتي إن "البرلمان لن يمانع إذا ما طلبت هيئة التمييز أسبوعاً إضافياً على الموعد المقرر لتسوية الطعون وهو يرغب بأن تأخذ الهيئة وقتها الكافي للحسم لكن يجب عليها أن تنتهي من مهامها قبل موعد اجراء الإنتخابات" المقرر في السابع من آذار المقبل. وأتهم البياتي دولاً أقليمية وأخرى وصفها بالكبرى بـ"السعي لإيجاد ثغرة وموطئ قدم لها في العملية السياسية العراقية من خلال الإصرار على عودة حزب البعث المحظور إلى السلطة كواجهة لتحريك أجنداتهم ومصالحهم"، ونوه إلى أن "الشعب رفض وسيرفض هذه المحاولات للتدخل في شؤون البلاد الداخلية".

وكانت هيئة المساءلة والعدالة قررت في وقت سابق إستبعاد ٥١٧ مرشحاً "كونهم مشمولين بقانون الهيئة بإعتبارهم أعضاء في حزب البعث المنحل أو ممن يروجون له"، غير أنها عادت ووافقت على قبول ٥٩ منهم. وأعقب ذلك صدور قرار من هيئة التمييز التي تضم سبعة قضاة بالموافقة على مشاركة هؤلاء المرشحين في الانتخابات وتأجيل إستكمال التحقيقات إلى مابعد اجرائها، لكن الهيئة التمييزية تراجعت عن قرارها ووافقت على طلب الرئاسات الثلاث (الجمهورية، الوزراء، البرلمان) القاضي بضرورة النظر في الطعون المقدمة من المستبعدين قبل موعد انطلاق الحملة الدعائية للإنتخابات في الثاني عشر من الشهر الجاري.

وجاء رد الهيئة إنها باشرت عملها وردّت ٢٧ طعناً على أن تبت ببقية الطعون البالغ عددها ١٧٧ طعناً خلال اليومين المقبلين. وكان من المقرر أن يبحث البرلمان امس إستصدار قرار ملزم للهيئة التمييزية ينص على ضرورة حسم مسألة المستبعدين عن الإنتخابات خلال الأسبوع الجاري، وهو ما يتطابق وفحوى طلب الرئاسات.

الى ذلك، نفى رئيس مجلس النواب إياد السامرائي وجود أي نية لتأجيل الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها الشهر المقبل. وقال السامرائي في مؤتمر صحفي "ليس هناك ما يلوح بالافق بشأن تأجيل الانتخابات".واضاف السامرائي ان الهيئة التمييزية الخاصة بالنظر بالطعون المقدمة من قبل المشمولين بقرارات هيئة المساءلة والعدالة قد باشرت عملها، مشيرا الى ان الهيئة ابدت استعدادها لإنجاز القضايا المطروحة لديها بحلول الثاني عشر من الشهر الحالي.واشار الى ان الهيئة التمييزية كانت قد اشتكت من ان هيئة المساءلة والعدالة لم تقدم لها الوثائق المطلوبة وكان لها رأي بتأجيل النظر بالطعون بعد الانتخابات.

وحول إجتماع الرئاسات الذى عقد يوم السبت قال السامرائي "ناقشنا الموضوع خلال الاجتماع ووصلنا الى قرار بضرورة حسمه قبل الانتخابات لأن الوضع لا يسمح بالتأجيل فمن الخطورة ان يتم اختيار شخص من قبل الشعب ثم يجتث وتعطى أصواته الى مرشح آخر". واضاف "تم تشكيل وفد من هيئة مستشاري رئاسة الوزراء ومستشاري رئاسة مجلس النواب اضافة الى اللجنة صاحبة العلاقة وذهب للهيئة وتم الاتفاق على المباشرة بالنظر بالقضايا المطروحة".

وكانت الرئاسات العراقية (الجمهورية، الحكومة، البرلمان، القضاء) قد اعلنت مؤخرا عن اتفاق على ضرورة حسم ملف المرشحين المبعدين من المشاركة في الانتخابات وفق القانون، وفي سقف زمني لا يتجاوز موعد انطلاق حملات الدعاية الانتخابية في ١٢ شباط الجاري. ويشار الى ان ابرز الائتلافات الداخلة في الانتخابات المقبلة هي التحالف الكردستاني و"ائتلاف وحدة العراق" بزعامة وزير الداخلية جواد البولاني والشيخ احمد ابو ريشة و"الكتلة العراقية" بزعامة اياد علاوي و"ائتلاف دولة القانون" بزعامة المالكي و"الائتلاف الوطني العراقي".

الجبوري: اللجنة القانونية لم تقدم طلبا بشمول الهاشمي في اجتثاث البعث

بغداد / إيبا

قال النائب عمر الجبوري عن التجمع العربي العراقي "ان اللجنة القانونية في مجلس النواب لم تقدم اي طلب لهيئة المساءلة والعدالة بخصوص شمول نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بقوانينها".

واضاف الجبوري "ان الطلب المقدم لهيئة الاجتثاث لم يكن طلبا جماعيا وانما تصرف شخصي من رئيس اللجنة بهاء الاعرجي".

وكان المديرالتنفيذي لهيئة المساءلة والعدالة علي اللامي قد اعلن ان الهيئة تسلمت طلبا رسميا من اللجنة القانونية البرلمانية بشمول الهاشمي بقرارات الاجتثاث. واشار الجبوري الى "ان اي طلب يقدم من اللجنة القانونية الى اي جهة اخرى يجب ان يكون جماعيا، مبينا ان ما اقدم عليه الاعرجي استفزاز لامبرر له ويمثل تراجعا في العملية السياسية" بحسب تعبيره. وكان رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب بهاء الاعرجي وفي تصريحات صحفية قد طالب بشمول نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بقوانين الاجتثاث. واكد الجبوري "ضرورة ان لا تكون ردود الافعال من مسالة ما بهذه الصورة التي قد تعطي مؤشراً سلبياً عن الاوضاع السياسية في البلد مشددا ان تصرف الاعرجي شخصي ويدخل ضمن الدعاية الانتخابية".

المساءلة تقاضي التمييزية لزيارة مسؤولين أميركيين مقرها

بغداد / المدى

أعلن المديرالتنفيذي لهيئة المساءلة والعدالة في العراق علي اللامي أن الهيئة سترفع دعوى قضائية لدى المدعي العام لمصلحة القانون، مرجعا سبب ذلك لخروج الهيئة التمييزية عن صلاحيتها المرسومة لها وفق القانون.

ونقلت فضائية "الفرات" عن بيان للامي قوله أن ضغوطاً مورست على هيئة التمييز وإن ممثل هيئة المساءلة القانوني شاهد بأم عينه ممثلين عن السفارة الأمريكية داخل الهيئة التمييزية وهم يمارسون ضغوطاً عليها؛ واصفا ذلك بالخرق الدستوري والقانوني. وأشار إلى أنه أبلغ الحكومة العراقية بذلك، مضيفا أن العجيب في الأمر أن السفارة الأمريكية هي أول من أبلغ المستبعدين من الانتخابات البرلمانية بقرار الهيئة التمييزية ولم تبلغ المؤسسات المعنية بهذا الأمر ما يوضح مدى التدخل الأمريكي.

مليونا ناخب سيشاركون في انتخابات الخارج

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقدم دعمها لعملية التصويت

بغداد / المدى

اعلنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن دعمها ومساندتها لعملية التصويت في الانتخابات البرلمانية العراقية المقررة في السابع من آذار المقبل، معربة عن استعدادها لتسهيل مشاركة اللاجئين العراقيين في الدول المحيطة ببلدهم .

وقالت المفوضية في بيان صحفي صادر عن مكتب مفوضية الأمم المتحدة في دمشق انه "بناءً على طلب من لجنة الانتخابات العراقية فإن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أبدت عن استعداد لتسهيل مشاركة اللاجئين العراقيين الذين يعيشون في البلدان المجاورة للعراق في الانتخابات المقبلة".

واعتبر البيان انتخابات السابع من آذار المقبل فرصة كبيرة لتعزيز المصالحة الوطنية العراقية، مشيراً إلى أن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين سجلت حتى نهاية كانون الأول العام الماضي حوالي ٣٠٠ ألف عراقي يعتقد بأنهم لا يزالون في المنطقة من بينهم ٢١٠ ألف مقيمين في سوريا بينهم نحو ١٩٠ ألف في سن التصويت. وأوضح البيان انه استناداً إلى مصادر الحكومات المُضيفة فأن العدد الإجمالي للعراقيين في المنطقة أعلى من ذلك بكثير، مشيراً إلى أن مئات الآلاف منهم لا يسجلون أنفسهم لدى المفوضية لأسباب متنوعة.

انتخابات سابقة

وعلى صعيد متصل، قال المدير التنفيذي لمكتب إدارة الانتخابات خارج البلاد مقداد الشريفي إن أعداد الناخبين في الخارج لدى المفوضية غير دقيقة، مشيرا إلى أرقام تخمينية لعدد الناخبين والمراكز الانتخابية خارج البلاد. وأوضح الشريفي بحسب "راديو سوا" أن "أعداد الناخبين تتراوح بين مليون و٨٠٠ ألف إلى مليوني ناخب، وأعداد مراكز الاقتراع تتراوح بين ١٤٠ إلى ٢٠٠ مركز". وأضاف الشريفي أن المراكز الانتخابية خارج البلاد سوف لن تكون في السفارات العراقية، مشيرا إلى أن "التنسيق مع السفارة فقط بخصوص أعداد الناخبين وتوفير الأمور اللوجستية". ونوه الشريفي إلى دور الأمم المتحدة في تقديم المساعدة لمكتب إدارة الانتخابات خارج البلاد، قائلا إن "الأمم المتحدة عينت في مكتب إدارة الخارج أكثر من عشرة خبراء بالإضافة إلى أنه سيكون في كل مكتب انتخابي خبير إلى خبيرين دوليين". يذكر أن الدول التي سمحت بإجراء الانتخابات التشريعية العراقية القادمة على أراضيها هي ١٦ دولة عربية وأجنبية، حيث أن عملية الاقتراع في تلك الدول ستستمر لمدة ثلاثة أيام ابتداء من الخامس من آذار القادم.

افتتاح ٣١ مركزاً انتخابياً وتهيئة كوادر مراكز الاقتراع في واسط

واسط / وكالات

قال مدير مكتب مفوضية الانتخابات في واسط كاظم الشمري أن المكتب افتتح ٣١ مركزا انتخابيا متضمنا مراكز ومحطات اقتراع والانتهاء من تهيئة كادر المراكز الفرعية وتدريبهم على الإجراءات الخاصة باستقبال الناخبين اثناء فترة التصويت.

وأضاف الشمري بحسب (وكالة انباء الاعلام العراقي) أن مكتب واسط في تواصل مستمر مع المكتب الوطني فيما يتعلق بآخر التعليمات الخاصة بالانتخابات فضلا عن الاستعدادات اللوجستية وتوسعة المساحة المخزنية للمحافظة بالتعاون مع المحافظ وأعضاء مجلس المحافظة والجهات الأمنية والإدارية ، مشيرا الى أن المكتب مستمر بإقامة الندوات التعريفية والتوعية للكيانات السياسية لشرح مضامين قانون الانتخابات وقواعد السلوك الانتخابي وفي النية إقامة أكثر من ست ندوات للكيانات السياسية والإعلاميين والعشائر وطلبة الجامعات والتدريسيين.

وأوضح أن المكتب اطلع الجميع على ضوابط الحملة الإعلامية بالتعاون مع مديرية البلديات لرصد كافة الخروقات التي يمكن ان تحدث اثناء الحملة الدعائية التي تسبق موعد الانتخابات وإشراك هيئة النزاهة في مراقبة فيما لو تم استخدام المال العام بالدعاية الانتخابية ، موضحا انه تم تسجيل ٢١ كيانا سياسيا يضم ٢٥٨ مرشحا من ضمنهم ٧٤ امرأة والانتهاء من تدقيق أضابيرهم وجميع المستمسكات الإدارية المطلوبة ورفعها إلى المكتب الوطني ضمن الفترة المحددة وذلك من اجل المصادقة على الأسماء المستوفية للشروط الواجب توفرها لدى المرشح للانتخابات البرلمانية ، مبينا أن في الانتخابات السابقة كان باستطاعة الكيان السياسي الحصول على النتائج من مدير المحطة أو المركز الانتخابي بصورة شفوية أما الان فقد تضمن القانون الجديد إعطاء الكيانات السياسية نتائجهم في المحافظات ومن المحطات الانتخابية خلال ٢٤ ساعة بعد انتهاء الفرز.

مركز دراسات عربي يدعو إلى إقامة الانتخابات العراقية في موعدها المحدد

أبوظبي / وام

دعا مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية القوى السياسية العراقية إلى أن "تكون الأولوية للعمل من أجل إجراء الإنتخابات البرلمانية في موعدها المحدد الشهر المقبل وأن يخرج العراق من عنق الزجاجة نحو فضاء أرحب من المصالحة والمواطنة والتنمية".

واكدت افتتاحية "اخبار الساعة" الصادرة عن المركز امس الاثنين أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا عبر الحلول الوسط التي تقتضي تنازلات متبادلة بعيدا عن تشبث كل طرف بموقفه وشروطه لأنه من دون هذه الحلول الوسط سوف تستمر البلاد تدور في حلقة مفرغة من الاضطراب والتوتر والتأزم وستظل العملية السياسية تعاني مظاهر خلل عديدة تمنعها من تأسيس نظام سياسي قوي ومستقر ومقبول من الجميع.

وتحت عنوان "الإحتكام إلى القانون في العراق" قالت إنه في الوقت الذي من المقرر أن تجرى فيه الانتخابات التشريعية في العراق في شهر اذار المقبل فإن قضية "المستبعدين" من المشاركة فيها للاشتباه في علاقتهم بـ "حزب البعث" المنحل تثير الجدل حول العملية الانتخابية والظروف التي سوف تتم فيها وتأثيرها في مجمل المشهد السياسي العراقي خاصة أن هذه القضية تسبّب الكثير من الخلاف والتوتر بين القوى السياسية المختلفة منذ أن رفضت "هيئة المساءلة والعدالة" التي حلت محل "هيئة اجتثاث البعث" طلبات ٥١٧ مرشحا بتهمة الإنتماء إلى البعث المحظور من الناحية الدستورية أو الترويج له.

وأوضحت أنه على الرغم من إحالة المسألة إلى جهة قضائية هي "الهيئة التمييزية" التي تضم سبعة قضاة فإن هذا لم يطوِ صفحة الخلاف أو ينزع فتيل التوتر لأن قرار هذه الهيئة السماح للمستبعدين بالمشاركة في الانتخابات على أن يتم النظر في أمرهم بعد انتهائها أحدث انقساما حادا في الساحة العراقية بعد الانتقادات التي وجهتها قوى مختلفة على رأسها الحكومة العراقية نفسها إلى هذا القرار.

ورأت النشرة التي تصدر عن "مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية" أنه على الرغم من التباينات في وجهات النظر فإن الصورة ليست سلبية كلها وإنما لها جانبها الإيجابي الذي يتمثل في الحرص الواضح من قبل الأطراف جميعها على إيجاد تسوية مقبولة من القوى العراقية كلّها لقضية المستبعدين تفتح المجال لإجراء الانتخابات في موعدها من دون تأخير أو تأجيل في هذا السياق يأتي الاجتماع الذي ضمّ الرئاسات المختلفة في العراق يوم السبت الماضي وانتهى إلى الإتفاق على تكليف "الهيئة التمييزية" إصدار رأي حول القضية قبل بدء الحملة الإنتخابية في الثاني عشر من شهر شباط الجاري.

ونوهت بأنه من الإشارات المهمة التي وردت في البيان الصادر بعد الإجتماع من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي، تأكيد الإحتكام في معالجة المشكلة إلى القانون وتقديم الإيضاحات إلى "الهيئة التمييزية" التي أرادت استيضاحها والنظر في الطعون وفق الأدلة المقدمة إليها. وأكدت "أخبار الساعة" في ختام مقالها الإفتتاحي أنه عندما يكون القانون هو المرجعية الأساسية التي يحتكم إليها الجميع في القضايا الخلافية على الساحة العراقية فإن هذا يتيح للأمور أن تمضي إلى الأمام من دون التعرض لأزمات أو مشكلات، كما يحول دون سيطرة الاعتبارات الطائفية والمذهبية على توجيه مسار الأحداث والتفاعلات خاصة إذا ما التزم الجميع المقررات القانونية.

اغتيال مرشحة للانتخابات البرلمانية في الموصل

الموصل / نوزت شمدين

اغتال مسلحون مجهولون د. سها الشماع المرشحة عن قائمة العراقية للأنتخابات البرلمانية المقبلة، وذكر مصدر أمني للمدى بأن الدكتورة شماع(وهي طبيبة بيطرية) لقيت مصرعها بعد ان هاجمها مسلحون في منطقة البدن وسط الموصل واردوها قتيلة ولاذوا بالفرار.

كما اغتال مسلحون مجهولون ايضاً، مختار منطقة الدركزلية في الجانب الايسر لمدينة الموصل، وقال مصدر في الشرطة أن مسلحين قتلوا يونس ابراهيم شحاتة مختار منطقة الدركزلية بعد ان اقتحموا بيته، دون ان يعطي مزيداً من التفاصيل.

ويشار الى ان محافظة نينوى دعت عائلة من مدينة الموصل، الى ملاحقة أحد ضباط التحقيق قضائياً، بعد ان توفي احد ابنائها اثناء التحقيق معه، وقالت بأن الادلة الجنائية اثبتت بان سبب وفاة(هيثم) احد ابناء هذه العائلة، جاء نتيجة شدة خارجية، وان الجهات التحقيقية امرت بالقاء القبض على القائم بالتحقيق، وان على والد المتوفي مراجعة محكمة التحقيق لسير الاجراءات القضائية.

السنيد: التجاذبات السياسية وراء عدم إقرار أسماء هيئة المساءلة

بغداد / المدى

اكد الناطق باسم ائتلاف دولة القانون النائب حسن السنيد ان مجلس الوزراء ارسل منذ عام قائمة باسماء المرشحين لهيئة المساءلة والعدالة من اجل التصويت عليهم.

وقال السنيد بحسب (وكالة انباء الاعلام العراقي) ان "التجاذبات السياسية والمحاصصة الطائفية وقفت امام اقرار اسماء الهيئة وبقيت في درج مكتب رئيس مجلس النواب لاكثر من عام تقريبا". واضاف اننا "عندما طالبنا هيئة رئاسة البرلمان بالتصويت على تلك الاسماء اعتمد مبدأ المحاصصة وهناك كتل سياسية واضحة لم تصوت على تلك الاسماء مما احبط مشروع مجلس الوزراء وبالتالي اوقعتنا في هذا الحرج الذي نحن فيه اليوم".